

السياسة الخارجية الأمريكية والثورات العربية



د. نجلاء مرعي

باحثة متخصصة في العلوم السياسية

ملخص الدراسة

السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه أي منطقة في العالم نابعة أولاً من مصالحها وأهدافها الكونية من جهة، وأهمية المنطقة المعنية بتلك السياسة من جهة ثانية. وعليه، فإن التحليل العلمي والواقعي للسياسة الأمريكية تجاه الثورات العربية التي تشهدها العديد من الدول العربية لا بد أن يأخذ هذه المسألة بعين الاعتبار.

وقد ارتكزت السياسة الخارجية للولايات المتحدة، رغم اختلاف الإدارات الأمريكية المتعاقبة، بالأساس على المصلحة القومية العليا، حتى لو كان ذلك على حساب قواعد ومبادئ المجتمع الدولي، فالإمبراطوريات - بحسب هنري كسينجر وزير الخارجية الأمريكية الأسبق - لا تهتم بأن تدير شئونها في إطار نظام دولي، فهي تطمح أن تكون هي ذاتها النظام الدولي.

وتلعب المصلحة الوطنية كمحدد من محددات السياسة الخارجية الأمريكية دوراً مهماً تجاه الثورات والحراك الشعبي الذي تشهده بعض الدول العربية، فهي ليست منظمة دولية لدعم حركات التغيير ونصرة حقوق الشعوب المقهورة، وإنما هي دولة عظمى تبحث كغيرها من الدول الكبرى عن مصالحها، وعن ضمانات استمرار هذه المصالح في هذا المكان أو ذاك من العالم، بغض النظر عن أشخاص الحاكمين في أي دولة تدعمها واشنطن. فقامت برفع شعار المطالبة بالديمقراطية عبر اتباع استراتيجيتي: احتواء الثورات الشعبية، ودعم رياح التغيير في الدول العربية، بأن تساعد كل دولة بمفردها على إجراء إصلاحات في النظام، واتخاذ التدابير اللازمة من أجل خفض التوترات السياسية الداخلية، والإفشال الإيجابي عبر دعم ثورات مضادة في العديد من الدول التي تقع ضمن محور الممانعة والمقاومة، وذلك لتحقيق مشروع الشرق الأوسط الكبير.

وفي إطار الأبعاد الاستراتيجية للثورات العربية، وتداعياتها على السياسة الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية: حيث تمكّنت الثورات العربية من زعزعة الأسس والأركان التي بنت عليها الولايات المتحدة جهودها لمكافحة الإرهاب، ومحاربة الإسلاميين المتشددين، قامت الولايات المتحدة بإعادة صياغة استراتيجيتها في دول المنطقة، وذلك بالنظر بوضعية قواتها المسلحة المنتشرة هناك بمراجعة المساعدات والمبيعات العسكرية المزمعة للأقطار التي تشهد موجة من الاحتجاجات الشعبية، وهذا ما يفرض تحديات أبرزها إعادة انتشار للقوات بعد الانسحاب من العراق في نهاية عام ٢٠١١م، ومواجهة المنافسة الاستراتيجية المتصاعدة مع إيران في المنطقة، ومواصلة جهودها لمكافحة الإرهاب، كما قامت ببذل الجهود الدبلوماسية والأمنية من أجل تحسين الأوضاع وتقوية شراكاتها مع دول المنطقة، وذلك عبر إبراز الالتزام المستمر بأمن واستقرار دول المنطقة بالقيام بزيارات رفيعة المستوى، وإجراء نقاشات ثنائية وإقليمية حول المسائل الأمنية.

السياسة الخارجية الأمريكية والثورات العربية



د. نجلاء مرعي

باحثة متخصصة في العلوم السياسية

إن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه أي منطقة في العالم لا بد أن تكون نابعة أولاً من مصالحها وأهدافها الكونية من جهة، وأهمية المنطقة المعنية بتلك السياسة من جهة ثانية. وعليه، فإن التحليل العلمي والواقعي للسياسة الأمريكية تجاه الثورات العربية التي تشهدها العديد من الدول العربية لا بد أن يأخذ هذه المسألة بعين الاعتبار.

وقد حافظت الإدارات الأمريكية المتعاقبة، سواء جمهورية كانت أو ديمقراطية، على مجموعة ثابتة من الأهداف الاستراتيجية في المنطقة العربية، واعتمدت في سبيل تحقيق ذلك على العديد من الآليات، من أهمها توفير الدعم لنظم سياسية تؤيد السياسات الأمريكية، وذلك بغض النظر عن درجة شرعية هذه الأنظمة أو مستوى شعبيتها. وصنّفت الدول العربية إلى معسكرين: الاعتدال والممانعة، بحسب تأييد كل منهما للاستراتيجية الأمريكية، وسياساتها في المنطقة.

وتعد المتغيرات والتطورات «الثورات العربية» التي تشهدها العديد من الدول العربية منذ أواخر عام ٢٠١٠م انطلاقةً من تونس، وانتشاراً في بعض الدول العربية الأخرى، مثل مصر وليبيا وسوريا واليمن والبحرين... إلخ، والتوقع للعديد من الجمهوريات العربية الأخرى، غير المستقرة بأوضاعها السياسية والاجتماعية، والمرشحة لإعادة ترتيبها، من أهم الظواهر الاجتماعية - السياسية التي تشغل الرأي العام العالمي، والاهتمامات العالمية، وخاصة الأمريكية؛ إذ مثلت حالة من الارتباك بين المصالح والمبادئ ليس فقط لصانعي القرار الرسمي، بل أيضاً لمراكز ومؤسسات الفكر Think Tanks في الولايات المتحدة الأمريكية؛ وذلك لفجائية هذه الثورات، وعدم القدرة على توقعها بهذه السرعة، وبهذا الكم والانتشار.

ونظراً لذلك، تعالج هذه الدراسة موضوع المصلحة الوطنية الأمريكية كمحدد من محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الثورات والحراك الشعبي الذي تشهده بعض الدول العربية؛ إذ تسعى الولايات المتحدة الأمريكية بشكل أو بآخر للعب دور في هذا المشهد حالياً، على الرغم من أن هذا الحراك يعود إلى أسباب داخلية بحتة، وذلك من خلال الإجابة على سؤال رئيس يطرح نفسه بقوة في خضم هذه الأحداث «الثورات» على وجه الخصوص، وبدول معينة لها ثقل في مجريات الأحداث، وتوازنها في المنطقة، حول ماهية دور وتأثير المصلحة الوطنية في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الثورات العربية؟

والذي يتفرع منه عدة تساؤلات تتمثل فيما يلي: هل هناك دور للولايات المتحدة في انفجار الثورات العربية؟ وهل كانت برامج المساعدات المقدمة إلى مؤسسات المجتمع المدني مقدمة لهذه الثورات؟ هل أسهمت الولايات المتحدة في هذه الثورات من خلال التمويل؟ ما الهوية الحقيقية للولايات المتحدة الأمريكية في ظل هذه الثورات وما أجندتها؟ وهل الحراك العربي يأتي في السياق المؤيد أم المضاد للسياسات الأمريكية في المنطقة العربية؟

الراهنة ظاهرة جديدة في المشهد العربي، تتمثل في كونها في الأصل انتفاضات شبابية، تمتاز بمجموعة من الصفات المشتركة في مقدمتها: أنها في الأساس حركات شبابية مستقلة، وذات روح معنوية عالية، وتتبنى استراتيجيات جديدة وفاعلة، وعلى الرغم من وجود فوارق فيما بين هذه الثورات يميز بعضها عن بعض، فإنه يجمعها الهدف الأساس، وهو إسقاط النظم الحاكمة المستبدة لشعوبها،

وذلك عبر الثورة الشاملة ضد تلك النظم.^(٣)

وساعد استخدام «القوة الناعمة» المتمثلة في «ثورة المعلومات» في هذا التغيير الذي يشهده الشرق الأوسط؛ حيث أدت إلى خلق جيل وسط

جديد بين الحكم الاستبدادي والتطرف الديني - وفقاً لجوزيف ناي- الذي يرى أنها تنتقل عبر طريقين: الأول من الغرب إلى الشرق، والثاني من الدولة إلى الفاعلين غير الرسميين، كما حدث في ميدان التحرير في القاهرة، وما فعلته التكنولوجيا المتطورة مثل «Twitter» و«Facebook»؛ حيث مكّنتهم من التغلب على مشاكل العمل الجماعي والتنسيق فيما بينهم.^(٤)

المحور الأول

دور وتأثير الولايات المتحدة الأمريكية

في انفجار الثورات العربية

ثمة تساؤل مهم طرح نفسه بقوة منذ أن ذكرت صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية -في تقرير لها للكاتب رون نيكسون المعنون بـ«مجموعات من الولايات المتحدة ساعدت على تغذية الانتفاضات العربية»- أن الحكومة الأمريكية ضخت ملايين الدولارات عبر

وهذا من خلال مناقشة عدد من المحاور الرئيسة، ولكن قبل تناولها، كان من الأهمية بمكان تحديد معنى «الثورة»، فكثيراً ما يُستخدم مصطلح «ثورة» دون التأكد من الدلالة الصحيحة لهذه الكلمة، وغالباً ما يتم استخدام هذا المصطلح لوصف الحركة، أو الانقلاب، أو الانتفاضة، أو هبة شعبية مؤقتة، تقود إلى تغيير تجميلي في نظام الحكم السائد، بينما المعنى الدقيق «للثورة» يصف

مجمّل الأفعال والأحداث التي تقود إلى تغييرات عميقة في الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي لأمة أو مجموعة بشرية ما، وبشكل شامل وعميق على المدى الطويل، ينتج عنه تغيير في بنية التفكير

الاجتماعي للشعب الثائر، وفي إعادة توزيع الثروات والسلطات السياسية.^(١)

فالثورة Revolution كمصطلح سياسي تعني «مجموعة من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تؤدي إلى تغيير جذري شامل في المجتمع».^(٢)

وتعد الثورة ظاهرة مهمة في التاريخ السياسي، فهي حركة سياسية في الدولة؛ حيث يحاول الشعب أو الجيش أو مجموعة أخرى في الحكومة إخراج السلطة الحاكمة، وتستخدم هذه المجموعات الثورية العنف في محاولة إسقاط حكوماتها، ويؤسس الشعب أو الجيش حكومة جديدة في الدولة بعد إسقاط الحكومة السابقة، ويسمى هذا التغيير في نظام الحكومة أو في القادة الحاكمة «الثورة»؛ لأنه يصبح هو السلطة الحاكمة الجديدة.

وقد كشفت الثورات الشعبية العربية المتنامية

(١) نصير عاروري، استشراف لمآلات الثورات العربية، الجمعة، ١٨ مارس ٢٠١١م؛

www.allofjo.net/index.php?option=com_content&view=article&id=9791:2011-03-18-18-29-40&catid=51:2010-06-06-04-19-21&Itemid=263

(2) www.thefreedictionary.com/revolution

(٣) د. محمد المصلح، «الثورات الشعبية في العالم العربي.. رؤية شرعية»، www.islamonline.net/ar/IOLIslamics_C/1278407496624

(4) Joseph Nye, The Future of Power, 10 may 2011, www.chathamhouse.org/sites/default/files/19290_100511nye.pdf

وكالات مختلفة من داخل وخارج جهازها الرسمي لتحريك مجموعات من المنظمات الممولة من قبل الحكومة الأمريكية التي تعمل تحت شعار المساعدات المقدمة إلى مؤسسات المجتمع المدني في هذه الثورات من عدمه؟

وتكمن الإجابة على هذا التساؤل من خلال إلقاء الضوء على الرأي المؤيد والمضاد لدور الولايات المتحدة الأمريكية في انفجار الثورات العربية:

الرأي المؤيد لدور الولايات المتحدة الأمريكية في انفجار الثورات العربية:

يرى أنصار هذا الرأي أن الولايات المتحدة قامت بتدريب جيل عربي شاب حول طرق العمل بنجاح في عالم السياسة، بدءاً من إدارة الحملات والانتخابات، وصولاً إلى استخدام «Twitter» و«Facebook»، وهو ما أدى إلى قيام الثورات العربية، ويستند إلى دراسة أمريكية نشرت في فبراير ٢٠١٠م لـ «معهد السلام الأمريكي» تحت عنوان «دعم الديمقراطية ضروري للمصالح الأمنية في الشرق الأوسط» - أي قبل حوالي عام من الثورات العربية - والتي أكدت على:

١- أن الأنظمة المتعاونة مع الولايات المتحدة في المنطقة العربية يجب أن تتم إعادة إنتاجها بصيغة ديمقراطية؛ لأن وضعها الحالي يجعلها فاقدة للشرعية والتأييد الشعبي، مما يؤدي إلى عدم استقرارها، وبالتالي تهديد للمصالح الأمريكية معها.

٢- أن المواطن العربي يربط بين السياسات القمعية لتلك الأنظمة وبين تحالفها مع الولايات المتحدة، مما تزداد درجة العداء للولايات المتحدة في الدول العربية، وبالتالي يجب أن تسعى الولايات المتحدة للضغط على الأنظمة الموالية لها للقيام بإصلاحات هادفة لدعم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

٣- يجب العمل على تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي؛ باعتباره أحد ذرائع الأنظمة لإعاقة التحول الديمقراطي، مع الضغط على الدول العربية

لفرض أطر الديمقراطية.^(١) وهو ما يؤكد نيكسون بأن الأموال التي تنفقها بعض المنظمات الأمريكية ضئيلة بالمقارنة مع أموال وجهود وزارة الدفاع الأمريكية، ولكن مع مراجعة المسؤولين الأمريكيين وغيرهم لانتفاضات الربيع العربي، وجدوا أن حملات الولايات المتحدة لبناء الديمقراطية قد لعبت دوراً أكبر في تأجيل الاحتجاجات مما كان معروفاً من قبل، وذلك مع القادة الرئيسيين لهذه الحركات، بعد أن تم تدريبهم من قبل الأمريكيين على تقنيات وسائل الاتصال الجديدة من خلال أدوات جديدة وطرق مراقبة الانتخابات.

ووفقاً للبرقيات والوثائق الدبلوماسية التي سربها موقع «Wikileaks» فإن بعض المجموعات والأفراد الذين نشطوا مباشرة في الثورات والإصلاحات التي تجتاح المنطقة تلقوا تدريباً وتمويلًا من جماعات تدعم الديمقراطية، مثل المعهد الجمهوري الدولي، والمعهد الديمقراطي الوطني، وهي جمعيات يمولها الصندوق الوطني الديمقراطي - الذي أنشئ عام ١٩٨٣م - لتوجيه المنح من أجل تعزيز الديمقراطية في الدول النامية، ويتلقى حوالي مائة مليون دولار سنوياً من الكونجرس - وفريدوم هاوس، وهي منظمة حقوقية غير ربحية، ومقرها واشنطن، وتحصل على الجزء الأكبر من تمويلها من الحكومة الأمريكية، وخاصة وزارة الخارجية .

كما أكد على «أنه لا أحد يشك في أن الانتفاضات العربية ذات منشأ محلي، وليست ناجمة عن «نفوذ أجنبي» كما يدعي بعض الزعماء في الشرق الأوسط».

وقال ستيفن مكينيرني المدير التنفيذي لمشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط: «نحن لم نمولهم لبيدوا الاحتجاجات، لكننا نساعدهم في دعم تنمية

(1) Daniel Brumberg, In Pursuit of Democracy and Security in the Greater Middle East, Working Paper. United State Institute of Peace, www.usip.org/files/resources/Final%20working%20paper%20.pdf -

مع «الشرق الأوسط» حول دور البرامج التي مؤلّتها الوكالة في الثورات في العالم العربي بأن «هذه الثورات ولدت في الداخل، والشجاعة التي ظهرت هي بفضل الأشخاص في البلدان العربية، ولكن بالفعل أومن بأنه في بلدان مثل مصر تحديداً، دعمنا لنمو المجتمع المدني ولأنواع أخرى من التواصل سهّلت حصول ما نرى، ولكن الفضل كله يعود إلى الشعب المصري والتونسي والليبي».

كما ذكر أن التمويل الذي تقدمه الوكالة هو لمنظمات دولية غير حكومية تدعم عمليات التحول الديمقراطي، والمساعدات مصممة لدعم العمليات الانتخابية التي تدعمها الحكومة والمجتمع المدني، ولكن لكي تكون المساعدات الأمريكية فعّالة بشكل تام، وتصل إلى أهداف التنمية والعدالة الاقتصادية، ينبغي تحقيق بيئة مناسبة من الحكم الرشيد والديمقراطية^(٢)، فمنح الوكالة هي من ميزانية إجمالية تبلغ ٨٠٠ مليون دولار من أجل تطوير ما يعرف بـ«التنافس السياسي» و«المجتمع المدني» في ٦٧ بلداً أثبتت حيويتها للناشطين في حوالي ٦ دول عربية، وتم تحديد ١٠٤ ملايين دولار لهذه الدول في ميزانية ٢٠١١م المقترحة^(٣).

والجدير بالذكر، أنه لا يمكن حجب حقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل من منطلق ازدواجية المعايير، على مساعدة الناشطين الحقوقيين والمعارضين المضطهدين الذين يلجئون إلى سفاراتها لحمايتهم من استبداد أنظمتهم، ولعل أبرز الأمثلة المتوافرة في هذا الصدد ما كشفت عنه صحيفة «الديلي تلغراف» البريطانية مؤخراً، وعلى هامش اندلاع الاحتجاجات المصرية، من تأييد الحكومة الأمريكية لناشطين حقوقيين يتطلعون إلى تغيير النظام الحاكم الحالي، وإقامة حكومة ديمقراطية عام ٢٠١١م. كما تشير إحدى الوثائق الدبلوماسية التي سربها موقع

مهاراتهم»، وأضاف «هذا التدريب لعب دوراً في ما حدث في نهاية المطاف، ولكنها كانت ثوراتهم، ونحن لم نبدأها».

وقد حضر بعض الشباب المصريين اجتماع التكنولوجيا لعام ٢٠٠٨م في نيويورك؛ حيث تم تعليمهم كيفية استخدام الشبكات الاجتماعية، وتقنيات ثورة الاتصالات لتعزيز الديمقراطية، منها «Facebook» و«Google» و«M.T.V» وفي جامعة كولومبيا ووزارة الخارجية الأمريكية.

فيما كشفت المراسلات أن برامج الديمقراطية كانت مصادر توتر دائم بين الولايات المتحدة والعديد من الحكومات العربية.

فعلي سبيل المثال، في البحرين، وقبل أشهر من الانتخابات الوطنية بها منع مسئولون ممثل «المعهد الديمقراطي الوطني» من دخول البلاد؛ حيث أكدوا بأن التدريب السياسي للمعهد «أفاد المعارضة بشكل غير مناسب»، وأن الجهود الأمريكية للترويج للديمقراطية تُعد «تدخلًا في الشؤون البحرينية الداخلية». وفي مصر تظهر الوثائق بأن المسئولين المصريين اشتكوا من أن الولايات المتحدة كانت تقدم الدعم لـ«تنظيمات غير مشروعة»^(٤).

كما ذكرت صحيفة «واشنطن بوست» في أبريل ٢٠١١م أن «واشنطن مؤلت سراً مجموعات من المعارضة السورية، وقناة تليفزيونية تبث برامج تنتقد نظام الرئيس بشار الأسد، وأفادت نقلاً عن البرقيات الدبلوماسية التي سربها موقع «Wikileaks» أن «قناة بردي» قامت ببث برامجها في أبريل ٢٠٠٩م، وكثفت تغطيتها لنقل وقائع موجة الاحتجاجات في سوريا وفقاً للتوجهات الأمريكية^(٥).

وفي هذا الإطار، صرح دونالد شتاينبرج نائب مدير الوكالة الأمريكية للتنمية «USAID» في حوار

(٢) «نائب مدير الوكالة الأمريكية للتنمية: التهديد الرئيس للثورات العربية

اقتصادي»، الشرق الأوسط، ع ١١٩٢٥، ٢٣/٧/٢٠١١م.

(٤) «تدريب وتنظيم وخبرات لشباب ومتقنين».

www.annaharpress.net/2011/824.htm

(1) Roy Nixson, U.S Groups Helped Nurture Arab Uprisings, The new York Times, 14 April 2011.

(2) Announcement to Fund Opposition Harshly Criticized by Anti-Regime Elements, Others, www.washingtonpost.com/wp-srv/special/world/wikileaks-syria/cable6.html

حراكاً شعبياً ينادي بالإصلاح أو بالتغيير؛ أملاً في أن لا تفقد جميع مواقعها وتأثيرها على هذه الأنظمة في المستقبل»^(٢).

فالدول العربية تعاني من عدم قدرتها على اللحاق بركب الحضارة العالمية، على الرغم من توافر الإمكانيات المادية والتاريخية، فإنها بقيت في آخر قائمة التنمية البشرية، كما أن الفقر والجهل والبطالة والقمع الأمني و«مأسسة» النظم العربية للفساد، وهيكل الانسداد السياسي بأطر سياسية لا تسمح بالتعبير الحر، وفشل القوى التقليدية في استيعاب وفهم الحركات الشبابية الجديدة، والفجوات التنموية بين المناطق المختلفة داخل البلد الواحد، واستئثار فئة قليلة بموارد الدولة، عبر تكريس معادلة «زواج السلطة ورأس المال»، كانت السمات المميزة لهذه المجتمعات التي بددت مواردها.^(٣)

هذه الأوضاع دفعت المجتمعات العربية للانفجار من الداخل، وفقدان الثقة بالأنظمة القائمة فيها التي كانت ترى الحاكم شخصية غير قابلة للنقد، فالثورات العربية هي صناعة محلية بداية، وإن كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد تحدثت عن نظرية «الفوضى الخلاقة»، ودرست ضرورة تطبيقها في دول

ليس للولايات المتحدة أو غيرها دور فيما يجري من حراك شعبي عربي ولكن يحدث لأسباب ذاتية محضة، إلا أن الولايات المتحدة ترغب بشدة في أن يكون لها دور، وتحاول استباق التطورات اعتماداً على علاقاتها القديمة مع أنظمة الحكم العربية التي تشهد حراكاً شعبياً ينادي بالإصلاح أو بالتغيير؛ أملاً في أن لا تفقد جميع مواقعها وتأثيرها على هذه الأنظمة في المستقبل

عربية وغير عربية؛ فالفوضى الخلاقة وفقاً لمعظم السياسيين تكون نابعة من داخل النظام السياسي؛ بسبب عدم استيعابه لمطالب مواطنيه، وبسبب وجود فجوة بين ما يجب أن يكون وبين ما هو كائن، وهي ما أطلق عليها هنتجتون «فجوة الاستقرار»، والتي تتسبب بعدم استقرار النظام السياسي، ومن ثم اندلاع الثورات

(٢) أحمد حرب، مسئولون عرب: أمريكا مستفيدة من الثورات في العالم العربي، الوفد، ٢٦/٥/٢٠١١م.

(٣) د. خالد حنفي علي، الثورات العربية: الانهيارات المتتالية للنظم السياسية العربية، السياسة الدولية، ع ١٨٥، يوليو ٢٠١١م.

«Wikileaks» إلى أن السفارة الأمريكية في القاهرة مارجریت سكوبي أشارت إلى أن «تجمعات معارضة رسمت خطاً سرياً لتغيير النظام تتم قبل الانتخابات المقررة في سبتمبر ٢٠١١م».

وهو الأمر ذاته الذي أشار إليه الصحفي الاستقصائي ويبستارتاربلای؛ حيث اتهم وكالة الاستخبارات الأمريكية بتحريك الشعوب العربية ضد أنظمتهم الاستبدادية، وربط ذلك بخطة أمريكية لإقامة أنظمة معادية لإيران بعد فشل الأنظمة العربية الحالية في ذلك^(١).

الرأي المضاد لدور الولايات المتحدة الأمريكية

في انفجار الثورات العربية:

يؤكد أصحاب هذا الرأي على أن هذه الثورات والحراك الشعبي في العالم العربي تعود إلى أسباب داخلية بحتة، وإن كانت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى بشكل أو بآخر للعب دور في المشهد العربي حالياً. كما أن الجهات الخارجية دائماً ما تستغل أي اختلالات في أي دولة عربية وفقاً لأجندتها ومصالحها؛ حيث إن المنطقة العربية تلقى اهتماماً كبيراً من الولايات المتحدة الأمريكية

وغيرها بما تمتلكه هذه المنطقة من الثروات المتعددة. فمن جانبه، صرح رئيس الوزراء الأردني الأسبق أنه «ليس للولايات المتحدة أو غيرها دور فيما يجري من حراك شعبي عربي ولكن يحدث لأسباب ذاتية محضة، إلا أن الولايات المتحدة ترغب بشدة في أن يكون لها دور، وتحاول استباق التطورات اعتماداً على علاقاتها القديمة مع أنظمة الحكم العربية التي تشهد

(١) عائشة بنت محمود، «الثورات العربية... والتهديد الإيراني: ميل أمريكي إلى الشعوب العربية بعد فشل زعمائها في ضمان أمنها القومي».

المتحدة الأمريكية قوة عظمى، وهي شرطي العالم بلا منازع، وهي التي تتحكم في الشعوب، كما تتحكم في الأنظمة، وهي تدعم الفوضى الخلاقة في الأنظمة التي ترى أنها لا تسير بالكامل في مضمارها.^(١)

كما أن أغلب المؤسسات الممولة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لم تشترك، ولم تكن فعالة في هذا الحراك، بل اتخذت موقف الحياد منه، بل إن بعضها أثار المخاوف من طبيعة الثوار والثائرين، كما حدث في بعض النخب في مصر والولايات المتحدة، ويمكن النظر إلى الأردن كنموذج على الدور السلبي للمؤسسات والمنظمات غير الحكومية الممولة

من قبل الوكالة الأمريكية، فعلى الرغم من تجاوز عدد المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان ثلاثين، من: مراكز بحوث، ومؤسسات حقوقية، إلا أنها لم تستطع طوال ١٥ عامًا الماضية أن تشكل لوبي ضغط أو تخرج في مظاهرة، وبقيت حبيسة الفنادق والقاعات المغلقة. كما أن هناك ما يقارب

٣٠٠٠ منظمة غير حكومية في الأردن لم نلاحظ أي نشاط خاص بها في مجال الحراك، باستثناء عدد محدود من المؤسسات الممولة ذاتيًا، فلقد تمكنت الولايات المتحدة من صناعة نخبة خاصة بها في العالم العربي، ولكنها لم تضمن الولاء المطلق لهذه النخبة، كما أن هذه النخبة انشغلت بجمع المال المقدم من التمويل الأمريكي، وافترقت إلى الكفاءة في ذات الوقت، فضلاً عن أن برامجها كانت بعيدة عن واقع المجتمعات العربية، إلى جانب تشكك المواطن العربي نفسه من الأجندة التي تتبناها هذه المؤسسات، وهو تشكك له وزنه في ظل ازدواجية المعايير المتبعة من قبل الولايات المتحدة التي أفقدت أمريكا مصداقيتها طوال العقود السابقة، وجعلت الثقة فيها وفي سياستها

التي شهد العالم العديد منها في العصر الحديث، فالفوضى الخلاقة عند كثير من علماء السياسة تفعل المعجزات، وتتسبب بزوال أنظمة فاسدة، أو قديمة، والمجيء بأنظمة سياسية حديثة إنسانية؛ يُتوقع أن تكون مريحة بعد مرحلة فوضى متعمدة الأحداث، وهذه النظريات تنطبق في مجملها على الثورات في الوطن العربي، سواء المصرية أو التونسية، أو الليبية، أو السورية، أو الثورات المتوقعة اندلاعها في عدد آخر من الدول العربية قريباً.

فالنظرية موجودة قبل الثورات العربية، والولايات المتحدة كانت تتحدث منذ سنوات عن شرق أوسط جديد تصنعه وفقاً لمصالحها، وعن إعادة تشكيل المنطقة، وفك وتركيب دول، وإنشاء جديدة بحدود غير الحالية، وكانت تنهياً للتدخل في المنطقة لتشكيلها من جديد، لكن وجود نظريات لعلماء أمريكيين مثل فوكوياما الذي تحدث عن «نهاية التاريخ» وغيره لا يعني أن

الثورات العربية قامت بتخطيط وتفكير أمريكي كما يدعي البعض، فوجود نظريات أمريكية تتحدث عن الفوضى الخلاقة لا يعني أن أي فوضى خلاقة هي صناعة أمريكية.

ولا يعني وجود مخططات أمريكية تتحدث عن شرق أوسط جديد أن الثورات العربية التي قامت على نظرية الفوضى الخلاقة هي ثورات أمريكية، بالرغم من دخول الولايات المتحدة على خط الثورات العربية على اعتبار أنها شرطي العالم، وتدخل في شئون الدول، فالثورات العربية بداية قامت احتجاجاً على ظلم واستبداد أنظمة، ثم تدخلت الولايات المتحدة في مساراتها، فأيدت بعضها بقوة كما في ليبيا، وتحفظت على بعضها في البداية كما في مصر، ولم تدعم بعضها إلا بعد أن وصلت العلاقة بين الثوار والنظام إلى طريق مسدود كما في اليمن. فالولايات

لا يعني وجود مخططات أمريكية تتحدث عن شرق أوسط جديد أن الثورات العربية التي قامت على نظرية الفوضى الخلاقة هي ثورات أمريكية، فالثورات العربية بداية قامت احتجاجاً على ظلم واستبداد أنظمة، ثم تدخلت الولايات المتحدة في مساراتها

(١) ماجد الخضري، الثورات العربية هل هي صنعة أمريكية؟،

www.aldarbnews.com/articles/.../4121-2011-08-28-09-10-40.html

بشكل عام- هدفًا مستمرًا للدولة على المدى الطويل، وبشكل آخر هي محرك السياسة الخارجية، فالسياسة الخارجية هي -بشكل أو بآخر- تعبير عن المصلحة الوطنية^(٢).

وقد ارتكزت السياسة الخارجية للولايات المتحدة، رغم اختلاف الإدارات الأمريكية المتعاقبة، بالأساس على المصلحة القومية العليا، حتى لو كان ذلك على حساب قواعد ومبادئ المجتمع الدولي، فالإمبراطوريات بحسب هنري كسينجر - وزير الخارجية الأمريكية الأسبق - لا تهتم بأن تدير شئونها في إطار نظام دولي، فهي تطمح أن تكون هي ذاتها النظام الدولي^(٣).

وتعكس تلك السياسة واستراتيجياتها المتعاقبة للعالم منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى إدارة بوش «الابن» في تضاعلاتها المصلحة الأمريكية بالأساس^(٤). إذن فالثابت هو المصلحة، والمتغير هو آليات أو سياسات تحقيق هذه المصلحة.

وانطلاقًا من مبدأ السعي للحفاظ على المصالح القومية العليا، والتي تتكون من مرتكزات ثلاثة هي: الإمكانات، والموارد الهائلة - والقيم والمعتقدات الأيديولوجية - القوة، أصبح ضروريًا على الولايات المتحدة أن تهتم بالشئون الدولية،^(٥) فجوهر السياسة الخارجية الأمريكية ينطلق من فكرة محورية، وهي: «أن قيم أمريكا ومؤسساتها وآلياتها لا بد أن تمتد إلى العالم كله»، وقد تختلف الوسائل والأساليب إلا أنها في مجملها تتفق على ضرورة تحقيق هذه الفكرة^(٦).

(٢) نجلاء محمد مرعي، تأثير البترول في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠١١م دراسة حالية: السودان، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١١م، ص ٢١.

(3) Kissinger, Henry., A post Cold War Agenda, Newsweek, Jan 28, 1991, p 128.

(٤) أحمد يوسف أحمد، وممدوح حمزة، صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٢م، ص ٢٨.

(٥) سمير مرقص، الإمبراطورية الأمريكية ثلاثية: الثورة - الدين - القوة بعد الحرب الأهلية إلى ما بعد ١١ سبتمبر، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٣م، ص ٤٣.

(6) Guyatt, Nicholas., Another American Century The United States and The World after 2000, London: Zed Books, 2000, p.195.

وأجندتها معدومة، أدى ذلك إلى دفع الثورات العربية بنخب جديدة لم تتوقع الولايات المتحدة صعودها.^(١) وبعد طرح الرأيين المؤيد والمضاد لدور الولايات المتحدة في انفجار الثورات العربية، ترى الباحثة أن فئة قليلة من المحللين السياسيين العرب والدوليين أعطت إدارة أوباما دورًا كبيرًا في حدوث هذه الثورات وفي إنجازاتها، عبر منظماتها التي تعمل تحت شعار المساعدات المقدمة إلى مؤسسات المجتمع المدني في هذه الثورات، لكن بالرغم من قلة أصحاب هذا الرأي، فإنه من المهم القول: إن هذه الثورات ذات منشأ محلي، وليست ناجمة عن نفوذ أجنبي، إنما هي نابعة من شعوب المنطقة، ومعاناتها لعقود طويلة مع أنظمة فاسدة مستبدة في الداخل وغير وطنية في سياساتها الخارجية، وإن كانت الولايات المتحدة تسعى بشكل أو بآخر لعب دور في المشهد العربي حاليًا، من أجل تحقيق مصالحها في المنطقة عن طريق تقديم كل الدعم المادي واللوجستي والإعلامي لنصرة الشارع الثائر، وكل بلد تختلف عوامل نجاح ثورته، وتحقيق أهدافه عن الآخر؛ طبقًا لتحقيق ذلك البلد للمصالح الأمريكية سلبياً أو إيجابياً، ومدى تأثير ذلك البلد على مصالح حلفائها.

ولكن يبقى على كل مواطن في الشارع العربي أن يسعى في مصالح وطنه وشعبه؛ فالرؤى الدولية والأمريكية هي مجرد مشروعات إلى أن تجد من يتعهد بتنفيذها من حكومات أو جماعات معارضة، فحينها يصبح هذا المتعهد العربي هو مصدر الخطر على الوطن وعلى حركات التغيير فيه.

المحور الثاني

المصلحة الوطنية الأمريكية.. وإدارة أوباما

للحراك الشعبي في المنطقة العربية

مفهوم المصلحة الوطنية ليس مفهوماً ثابتاً، بل يتغير بتغير النظرة إليه، ويمكن اعتبار المصلحة الوطنية -

(١) حازم عياد، هوية الثورة وهوية أمريكا الحقيقية،

www.assabeel.net /.../37656-.html

وعلى الرغم من إعلان الرئيس أوباما في خطابه في جامعة القاهرة في ٤ يونيو ٢٠٠٩م أنه يسعى «لبداية جديدة بين الولايات المتحدة والمسلمين في أرجاء العالم»، بل وكان عنوان خطابه «بداية جديدة»، فإن «التطرف العنيف» في خطابه يحتل نفس موقع الحرب على الإرهاب في التفكير السياسي للرئيس بوش.

إذن الدبلوماسية العامة هي استمرار الحرب على الإرهاب، ولكن بوسائل أخرى؛ أبرزها ما يعرف بالقوة الناعمة Soft Power التي تعتمد على نشر الثقافة والمبادئ السياسية والصور الذهنية لخدمة المصالح القومية لدولة معينة؛ عن طريق خلق تعاطف مع صورتها ومبادئها وسياساتها، وأهدافها ومصالحها لدى شعوب البلدان الأخرى، وستكون هذه القوة الإقناعية الجاذبة أكثر توفيراً للنفقات من القوة الصلبة التي تعتمد على استخدام أدوات القوة العسكرية والمساعدات الاقتصادية لتحقيق نفس أهداف الأمن القومي فيما عُرف بسياسة العصا والجزرة^(٤).

إذن، فمقياس المصلحة الوطنية الأمريكية هو المحرك الأول للمواقف الأمريكية من حركات التغيير العربية؛ حيث إن الولايات المتحدة ليست جمعية خيرية دولية مهتمة بحقوق الإنسان في العالم، وهي ليست منظمة دولية لدعم حركات التغيير ونصرة حقوق الشعوب المقهورة، فأمريكا هي دولة عظمى تبحث كغيرها من الدول الكبرى عن مصالحها، وعن ضمانات استمرار هذه المصالح في هذا المكان، أو ذاك من العالم، بغض النظر عن أشخاص الحاكمين في أي دولة تدعمها واشنطن.

تاريخياً تشكلت وتشابكت المصالح الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط حول مجموعة من الأهداف شبه الثابتة، وأقرت وثيقة «استراتيجية

وجاءت إدارة بوش «الابن» لتتبنى توجهات يمينية متطرفة، وترفع شعارات: استثنائية أمريكا، وضرورة إعلاء المصلحة القومية الأمريكية، وضرورة نشر القيم الأمريكية وإن بالقوة، وقد عبرت عن ذلك بوضوح «كونداليزا ريس» في بداية عام ٢٠٠٠م؛ إذ قامت بنشر وثيقة تحت عنوان «حملة ٢٠٠٠: النهوض بالمصالح القومية Campaign 2000: Promoting the National Interests»، والتي شكلت الملامح العامة للسياسة الأمريكية الخارجية في ظل إدارة بوش «الابن» التي تأثرت بأفكار المحافظين الجدد الذين سيطروا على مواقع مهمة في إدارة بوش. وقد أعلنت عن أهمية توظيف القوة لتحقيق المصلحة الأمريكية^(١).

على الرغم من اختلاف سياسة أوباما الخارجية في كثير من الجوانب عن سياسة بوش، إلا أن هذا الاختلاف يعد في الشكل دون المضمون؛ وذلك لرغبة أوباما في مخالفة نهج الرئيس السابق، ولو ظاهرياً، لزيادة شعبيته، واستخدام نهج التمازج مع الشعوب الأخرى؛ إذ يتفقان في تعريف المصالح الوطنية الأمريكية في العالم، وإن اختلفا في آلية تنفيذها لتحقيق تلك المصالح؛ وذلك لأن مصالح الولايات المتحدة يفرضها موقعها الجغرافي، واقتصادها وتحالفاتها، وأيضاً قيمها^(٢).

حيث تقوم نهج السياسة الخارجية على انتهاز دبلوماسية هادئة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، وذلك بتقوية علاقات الولايات المتحدة الدبلوماسية مع دول العالم، وتعزيز التجارة العالمية، وتبادل الأفكار مع الآخرين، والحرص على تحقيق المصلحة الوطنية دون التمسك بالأيديولوجية، ويتضح ذلك في سياسته مع الملفين النوويين الإيراني والكوري الشمالي^(٣).

(1) Rice, Condoleezza, Promoting The National Interest, Foreign Affairs, Vol. 79. No. 1, Jan / Feb 2000, pp. 74-77.

(2) Timmerman, Kenneth R., Obama in Wonderland: Myth that no diplomacy has been tried, The Washington Times, 20 May 2009, p. A17.

(3) Lambro, Donald., Smart Power Stumped: Obama approach isn't making the grade, The Washington Times, 11 May 2009, P. A23-24.

(٤) محمد صُفار، تحليل خطاب الرئيس أوباما في جامعة القاهرة: دراسة في الدبلوماسية العامة الأمريكية تجاه العالم العربي والإسلامي، مجلة النهضة، المجلد ١١، ١٤، يناير ٢٠١٠م، ص ٧-٤.

Hillary Clinton, Leading Through Civilian Power: Redefining American Diplomacy and Development. Foreign Affairs, November/December 2010

الأهداف التي تتشكل وتتشابك حولها المصالح الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط

العمل على حل صراع الشرق الأوسط
بما يضمن قيام دولة فلسطينية
مستقلة بجانب إسرائيل.

استمرار العمل على تدفق
النفط.

التعاون الكبير في العديد من
القضايا مع الحفاظ على أمن
إسرائيل.

دفع إيران بعيداً عن السعي
لاقتناء تكنولوجيا نووية.

التعاون في مجال مكافحة
الإرهاب.

السياسية، وتقوية المجتمع المدني كأحد أهم ملامح المشروع الأمريكي تجاه الشرق الأوسط. ويمثل هذا المشروع خلفية دعم لوجستي لاندلاع الثورات التي تنتظم العديد من الدول العربية، خاصة وأن جوهر المشروع يقوم على تشجيع الديمقراطية، والحكم الرشيد، وبناء مجتمع معرفي، وتوسيع الفرص الاقتصادية، وتدريب المرأة العربية، والانتخابات الحرة، ومكافحة الفساد، وتشجيع الشفافية، ووجود إعلام حر ومستقل عن الحكومات، وتشجيع الدراسات والأبحاث؛ باعتبار أن المعرفة هي الطريق إلى التنمية. وفي هذا المشروع تم رفع شعار المطالبة بالديمقراطية، هذا الشعار الذي يشكل خطراً كبيراً على الأنظمة الديكتاتورية الحليفة لأمريكا، إلا أن المصالح الأمريكية ترى في رفع شعار الديمقراطية مفتاح الحل لإنجاح المشروع الأمريكي في المنطقة، بالإضافة إلى التخلص من الأنظمة الضعيفة.^(٢) وفي رأبي أن إدارة أوباما الآن تعمل على تحقيق

الأمن القومي» التي صدرت في مايو ٢٠١٠م الجزء الخاص بالشرق الأوسط تحت عنوان «دعم السلام والأمن والتعاون في الشرق الأوسط الكبير»، والتي تتمثل فيما يلي:

- التعاون الكبير في العديد من القضايا مع الحفاظ على أمن إسرائيل.
- استمرار العمل على تدفق النفط.
- العمل على حل صراع الشرق الأوسط بما يضمن قيام دولة فلسطينية مستقلة بجانب إسرائيل.
- التعاون في مجال مكافحة الإرهاب.
- دفع إيران بعيداً عن السعي لاقتناء تكنولوجيا نووية.^(١)

فمشروع الشرق الأوسط الكبير وفقاً للاستراتيجية الأمريكية يقوم على استيعاب كل المتغيرات التي حدثت خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر، وتتمثل أهم جوانبه في نشر الديمقراطية، وإدخال تغييرات في بناء النظم

(٢) حسن وراق، ربيع الثورات العربية في ظل مشروع الشرق الأوسط الكبير: www.alhassaheisa.com/t10832-topic

(1) The National Security Strategy of the United States of America, Washington: White House. May 2010

المصالح الأمريكية؛ من خلال دعوة الحكومات العربية «والضغط عليها» لتحقيق إصلاحات دستورية واقتصادية تحفظ استمراريتها، وتضمن أيضًا في هذه الدول بقاء المصالح الأمريكية. فقامت بتقديم الدعم المادي واللوجستي والإعلامي للوقوف بجانب الشعوب الثائرة، فقد أعلن أوباما عن وقوفه بجانب شعوب المنطقة وثوراتها في مواجهة الأنظمة الاستبدادية التي يسيطر عدد قليل فيها على مقاليد الحكم، وأكد على أن الانتفاضات في الشرق الأوسط تخدم الولايات المتحدة، وتمنحها فرصة كبيرة؛ إذ إن هذه الثورات تفتح آفاقًا واسعة أمام الأجيال الجديدة، ووصفها

بأنها «رياح حرية» تجتاح المنطقة؛ إذ لا يهم الإدارة إلا المصالح الأمريكية، فهو قد يكون مع تغيير أشخاص وحكومات في بلد ما، ولا يكون ذلك في بلدان أخرى. فالاهتمام يتفاوت باختلاف الحالة، الأمر يتوقف على نوع العلاقة الأمريكية مع

المؤسسات القائمة فيه، بما فيها المؤسسة العسكرية، ولكن الاعتبار الأمريكي الأهم هو «نوع» البدائل الممكنة لهذا النظام.

فعلى سبيل المثال، تبذل الولايات المتحدة جهودًا حثيثة لترك انطباعات إيجابية لدى شعوب الوطن العربي، وتتدخل أيضًا بصورة أكثر وضوحًا كما في الحالة اليمنية حفاظًا على مصالحها، إلا أن الوضع في ليبيا مختلف إلى حد ما، فقد أخذ التدخل منحىً مختلفًا؛ حيث أسهمت الولايات المتحدة في إصدار قرار مجلس الأمن الدولي بفرض الحظر الجوي، وتطور موقفها بعد صدور القرار بحجة حماية المدنيين من قوات القذافي.

أما في مصر، فقد راقبت الأحداث بحذر شديد؛ لاحتمال تأثير ذلك على مصالحها الاستراتيجية في الشرق الأوسط، وكان ذلك الحذر واضحًا في تعليق الإدارة الأمريكية على أحداث الثورة منذ البداية،

وتصرف الحكومة المصرية إزاءها، فكانت التصريحات متذبذبة بين تأكيد أن النظام المصري «مستقر»، وسيعمل جاهدًا على تحقيق مطالب المتظاهرين -وفقًا لتصريحات هيلاري كلينتون-، وكذلك تصريحات نائب الرئيس «جوبايدن» بأن الرئيس مبارك «ليس ديكتاتورًا»، وبين تصريحات أوباما بأن عملية نقل السلطة يجب أن تتم في أسرع وقت، وتصريحات المتحدث باسم البيت الأبيض بأن مبارك عليه الرحيل «الآن».

وأثار موقف الإدارة هذا العديد من الانتقادات من قبل مراكز الأبحاث الأمريكية Think Tanks؛ حيث انتقد باحثو the American Enterprise Institute وعلى

رأسهم بول ولوفويتز -من أهم صقور المحافظين الجدد ونائب وزير الدفاع السابق- إدارة أوباما؛ لعدم اهتمامها بمساندة ودعم الحركات المطالبة بالحرية في العالم العربي والشرق الأوسط، والاهتمام بشكل كبير بتصدير القوة الناعمة للولايات

تعمل إدارة أوباما على تحقيق المصالح الأمريكية؛ من خلال دعوة الحكومات العربية «والضغط عليها» لتحقيق إصلاحات دستورية واقتصادية تحفظ استمراريتها، وتضمن أيضًا في هذه الدول بقاء المصالح الأمريكية

المتحدة ودعم الديمقراطية، وقدم خبراء المعهد لإدارة أوباما مجموعة من التوصيات لدعم الديمقراطية والحريات المدنية في مصر، ومنها:

- ١- تقديم بيان يدعم مطالب المتظاهرين.
- ٢- حث الحكومة المصرية على سرعة إنهاء الإجراءات التعسفية لقمع المطالبين بالحرية، خاصة الإجراءات المتعلقة بقطع وسائل الإيصالات والإنترنت.
- ٣- مضاعفة المعونات الخارجية الخاصة بدعم الديمقراطية في مصر.
- ٤- إعادة النظر في المعونة الاقتصادية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية للحكومة المصرية، والتي تقدر بـ ١٠٠ مليون دولار.
- ٥- تطوير عمل الدبلوماسية الأمريكية، خاصة في منطقة الشرق الأوسط^(١).

(1) Paul Walfowitz, The U.S Has Missed an historic Opportunity, American enterprise Institute, www.aei.org

الذين سيشكلون المستقبل، ولا سيما الشباب، وتقديم المساعدة إلى المجتمع المدني، بما في ذلك تلك التي قد لا تكون رسمية».

ولتحقيق هذه الغاية تضاعفت ميزانية حماية مؤسسات المجتمع المدني من ١,٥ مليون دولار إلى ٣,٤ مليون دولار، وذلك وفقاً لصحيفة الجارديان البريطانية^(١)، وأن هذا الدعم الأمريكي لن يقتصر فقط على العناصر الليبرالية المعتادة والجديدة، ولكن أيضاً على الناشطين الذين قادوا حركات الاحتجاج، وتهدف هذه البرامج إلى تجريد هذه القوى الصاعدة من معارضتهم للهيمنة الأيديولوجية للولايات المتحدة، وتحويلها إلى برجماتية متكاملة تماماً مع النظام الدولي القائم الذي تقوده الولايات المتحدة؛ وذلك باحتواء هذه النظم الديمقراطية الوليدة، وعدم السماح بتغيير كبير في السياسات، والاكتفاء بتغيير بعض رموز نظم الحكم.

ومن هذا المنطلق تعاملت الولايات المتحدة مع ثورات تونس ومصر بالإيجاب، حيث عملت على تشجيع النخبتين العسكرية في كلا من البلدين على السير في تبني نظام برلماني يتيح تداول السلطة بين الأحزاب، بشرط عدم المساس بواقع الجيشين، والتزاماتهما تجاه الغرب والولايات المتحدة خصوصاً، وبالنسبة لمصر استمرار الالتزام بكامب ديفيد.

ولن يقتصر الاحتواء والتكامل على السياسة فحسب، بل الاقتصاد أيضاً؛ حيث أكد أوباما على الإصلاح الاقتصادي، وتحديث الاقتصادات التونسية والمصرية من خلال الأسواق الحرة والشركات التجارية؛ حيث قرر أن يمنح كلا منهما مساعدات مالية، وأن يسقط قدرًا من الديون المتراكمة عليهما، والتي بلغت في مصر ٣٠,٦ مليار دولار وفي تونس ١٤,٨ مليار دولار عام ٢٠٠٩م.^(٢)

(١) جبريل محمد، الجارديان: أمريكا راغبة في إفشال الثورات العربية، الوفد، ٢٦/٥/٢٠١١م.

(2) World Development Indication, world bank, 2010, www.databank.worldbank.org.

المحور الثالث

استراتيجيات الولايات المتحدة في التعامل مع المتغيرات السياسية الجديدة والثورات العربية في المنطقة

نجحت الولايات المتحدة الأمريكية منذ سنوات في تقسيم العالم العربي والإسلامي إلى محاور، الأول: محور الاعتدال، وتزعمه كل من مصر والسعودية والأردن والإمارات، والثاني: محور المقاومة والممانعة، وتزعمه إيران وسوريا وحزب الله وحماس، والثالث: محور الحياء.

والمتبوع لخريطة التغيير السياسي في المنطقة يلاحظ أن الخاسر الأكبر هو محور الاعتدال؛ حيث شهدت السنوات الأخيرة توسعاً في محور الممانعة وأدواته، وحقق هذا المحور نجاحات كبيرة في إدارة الملفات المعقدة في المنطقة، وفي عرقلة مشروعات الهيمنة الأمريكية في السيطرة على مقدرات الأمة، تلك النجاحات دعمت توجه الشباب الرافض لتلك السياسات لأن يثور في وجه أنظمتها المستبدة، ففي البداية لم تعلن الإدارة الأمريكية عن موقف صريح من كل انتفاضة عربية لحين تتباين مجريات الانتفاضة، ولكن بعد ذلك عملت الولايات المتحدة على التعاطي مع المتغيرات السياسية وفقاً لاستراتيجية جديدة تقوم على تبني «القوة الناعمة» إزاء الدول والشعوب العربية بما يتلائم مع الثورات الجديدة.

ولكن تعاملت الولايات المتحدة مع كل ثورة عربية بمعزل عن الأخرى، بالرغم من أن الهدف واحد، وهو إسقاط الأنظمة الاستبدادية، واستبدالها بأنظمة ديمقراطية جديدة تسعى واشنطن لأن تصنع هذه الأنظمة الجديدة تحت لوائها وسيطرتها، وكان ذلك ضمن استراتيجيتين:

١- استراتيجية الاحتواء:

تحاول الولايات المتحدة احتواء الثورات الشعبية، ودعم رياح التغيير في الدول العربية؛ حيث صرح الرئيس أوباما أنه «يجب علينا التواصل مع الناس

لنظم أكثر اعتدالاً وانسجاماً مع الرؤية الأمريكية للشرق الأوسط، بطرق إيجابية تعتمد على التظاهر السلمي، وتتبنى مطالب عادلة.

وتقاطعت تلك الاستراتيجية مع رؤية العديد من الأيديولوجيات والفلسفات التي تستقي منها بعض الأحزاب والحركات العربية رؤيتها، وبدأت تلك الحركات والأحزاب تدعم حراكاً سياسياً شعبياً ضد تلك الأنظمة.^(٢)

ومن الدول المرشحة بقوة لحالة الحراك والتغيير السياسي التي تدعمها الولايات المتحدة هي سوريا؛ حيث وضعت الولايات المتحدة أمام نظام الأسد خيارين، إما الشروع في إصلاحات سياسية حقيقية أو التحدي.

أما اليمن، فقد دعا أوباما نظام صالح إلى التحاور مع الثوار، ووقف العنف والأساليب القمعية، ومحاسبة مرتكبيها؛ لأن واشنطن تعتبر نظام صالح حليفاً استراتيجياً في حربه على تنظيم القاعدة، فيما طالبت به بعد ذلك بالبدء في نقل السلطة بعد وعد الثوار بمساعدة واشنطن في حربها على تنظيم القاعدة بعد تحدي صالح.

أما في ليبيا، فبعد مقتل القذافي وانتصار الثورة الليبية بعد أشهر على انطلاقها، وكعادتها تحاول الولايات المتحدة الأمريكية احتواء الثورة في ليبيا، كما حاولت مع الثورات العربية الأخرى، فتستخدم في ذلك الأسلوب غير المباشر في السيطرة على مخرجات الثورة الليبية، بعد أن كان التدخل الأمريكي المباشر في العراق وأفغانستان من أهم أسباب فشل الولايات المتحدة في هذين الحربين، وإهدار أموال إعادة الإعمار الأمريكية، وعدم استفادتهم منها بتشكيل البلدين طبقاً للرؤية الأمريكية.

ومن هذا المنطلق، قامت الولايات المتحدة بالضغط

وفي هذا الإطار طرحت واشنطن مبادرة لمبادلة مليار دولار ديوناً مستحقة على مصر في صورة إسقاط الأقساط والفوائد المستحقة عليها خلال الأعوام الثلاثة المقبلة المقدرة بنحو ٣٣٠ مليون دولار سنوياً، على أن تضخ القاهرة نفس المبلغ بالجنيه المصري في مشروعات بنية تحتية، أو تعليم أو صحة، ومشروعات تسهم في توفير وظائف جديدة للشباب. فيما هناك خلافات حول كيفية إدارة المساعدات الأمريكية لمصر؛ حيث تطلب واشنطن تعيين ممثلين عن منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص المصري في اختيار المشروعات المستفيدة من هذه المساعدات، وهو ما ترفضه مصر.^(١)

كما تقدم السيناتور جون كيري بمشروع قانون جديد تحت اسم «قانون التنمية والانتقال في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» إلى الكونجرس يحدد شروط المساعدات والقروض الأمريكية لمصر وتونس خلال الفترة القادمة، والتي سترمي إلى تقوية القطاع الخاص ورجال الأعمال في البلدين، ومحاسبة الحكومات في الفترة الانتقالية التي تمر بها البلاد، على أن يكون التمويل مشروطاً بأن تلتزم الدولتان باقتصاد السوق ومبادئ الرأسمالية الغربية، وبمبادئ حقوق الإنسان، واحترام الديمقراطية والتعددية.^(٢)

٢- استراتيجية الإفشال الإيجابي:

بعد أن شعرت الولايات المتحدة الأمريكية بأنه من الصعب احتواء الثورات العربية بشكل كامل، بدأت تنتهج استراتيجية جديدة تقوم على الإفشال الإيجابي للثورات، والهدف العام لتلك الاستراتيجية هو منع قيام وحدة إسلامية في المنطقة العربية.

وتقوم تلك الاستراتيجية على أساس دعم ثورات مضادة في العديد من الدول التي تقع ضمن محور الممانعة والمقاومة، من أجل تغيير أنظمة الحكم فيها

(٢) حسام الدجني، أمريكا والثورات العربية:

<http://www.alarabonline.org/index.asp?fname=%5C2011%5C03%5C03-25%5C822.htm&dismode=x&ts=25-3-2011%207:04:00>

(١) تمويل المجتمع المدني والمساعدات الأمريكية أساس الخلافات:

www.alwatenvoice.com/arabic/news/2011/08/12/183418.html
(2) S.618: Egyptian – American Enterprise Fund Act, www.govtract.us/congress/billtext.xpd

مساعدة القادة المحليين أو الأحزاب السياسية، فهذا النوع من المساعدات لليبيا سوف يوفر على الولايات المتحدة المزيد من الأموال فيما يتعلق بالقضاء على أية صراعات مستقبلية، أو الحرب على الإرهاب، أو حدوث أزمة في إمدادات الطاقة، فالدبلوماسية الفاعلة مع المساعدات المالية مع برامج المساعدات الأمنية، يمكن أن تلعب دوراً

حاسماً في تقليل مخاطر عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، وأثره على إمدادات الطاقة، وعلى الاقتصاد العالمي^(٢).

ويمكن القول: إن الاستراتيجية الأمريكية في التعامل مع الثورات العربية تعتمد على التعامل مع كل دولة على حدة، وفقاً لوضعها

الخاص، تحافظ على مرونة الولايات المتحدة وتعارض صورة أنها «تتدخل» في الشرق الأوسط، فيما يؤخذ عليها أنها تتجاهل الرابط بين السياسة الأمريكية في وضع معين والمحصلات في أماكن أخرى، كما أن هذه المقاربة الأمريكية لكل انتفاضة لها نتائجها في دول أخرى، كما أن هذه الاستراتيجية تفاعلية، فهي تسمح بإدارة المستجدات العاجلة، لكنها تقوّض القدرة الأمريكية على رسم الأحداث بشكل استباقي، حتى وإن كانت الأنظمة تراقب أفعال الولايات المتحدة وتتعلم الدروس.

المحور الرابع

الأبعاد الاستراتيجية للثورات العربية

وتداعياتها على السياسة الأمنية للولايات المتحدة:

تعد الثورات العربية حدثاً فارقاً في تاريخ المنطقة؛ وذلك لأنها حدثت بصورة متزامنة وغير متوقعة على

على مجلس الأمن لصدور القرارين رقمي ١٩٧٠ و١٩٧٣ بشأن الحالة الليبية، ومضمونهما إحالة الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية، وحظر الأسلحة والسفر، وتجميد الأصول الليبية في الدول الغربية، وإقامة منطقة حظر طيران جوي في الأجواء الليبية، وقامت بترؤس حلف عسكري ضم عدداً

من الدول لمساعدة ثوار ليبيا لتخلص من القذافي، فقام حلف الناتو بضربات جوية على أهداف عسكرية لقوات القذافي، ولم تخف واشنطن مخاوفها من أن يكون تنظيم القاعدة في بلاد المغرب وسط الثوار الليبيين، وقد أثر ذلك على رغبة واشنطن في دعم

الثوار الليبيين عسكرياً، فقد رفضت بعض الدوائر الرسمية الأمريكية تسليح الثوار؛ خوفاً من وصول هذه الأسلحة إلى يد تنظيم القاعدة وإلى حين التعرف على المعارضة الليبية جيداً.^(١)

فمنذ اليوم الأول لانطلاق الثورة الليبية بدأ التخطيط في واشنطن وعواصم الغرب لرسم معالم استراتيجية ما بعد سقوط القذافي، وبعد عدة أشهر على الثورة التي سجلت انتصارها الحاسم انطلقت واشنطن في رحلة استثمار ما أنفقته على العمليات العسكرية ضد نظام القذافي، وذلك لموقع ليبيا الاستراتيجية المهم الذي يركز بالأساس على موارد الطاقة، والاستحواذ على مناطق النفوذ في إفريقيا، فمن خلال السيطرة على مقدراتها عبر المساعدات والقروض وإعادة الإعمار، وتفعيل الاستثمار يمكن للسياسة الأمريكية أن تستعيد موقعها الذي اهتز بعد الثورات العربية^(٢). فالاستراتيجية الأمريكية بعد سقوط القذافي في ليبيا تتمحور حول رعاية المناخ الذي تستطيع من خلاله

(٢) أنطوني كوردسمان، الخطوات الأمريكية في البلدان الثورية... ليبيا نموذجاً: www.islammemo.cc/Tkarer/Takrer-Motargam/2011/09/17/133115.html

(١) www.un.org/en

(٢) الاستراتيجية الأميركية في ليبيا بعد القذافي، www.alalam.ir/news/716054

في تخفيض أنواع محددة من المساعدات العسكرية للوحدات التي تورطت في استهداف مدنيين، وإلى تأجيل الصفقات التي تقدر بمليارات الدولارات لعدد من الدول الخليجية، والتي تعتبر أكبر مستوردي السلاح الأمريكي في العالم.

والجدير بالذكر، أن إدارة أوباما -قبل اندلاع هذه الثورات- قد دفعت بشكل مكثف في اتجاه زيادة مبيعات الأسلحة الأمريكية المتقدمة لحلفائها العرب في منطقة الخليج، وذلك كجزء من الاستراتيجية الأمريكية لعزل إيران، ودعم حلفاء واشنطن من الدول العربية لتتولى مستقبلًا

بعضًا من المسؤوليات الأمنية للولايات المتحدة في المنطقة، في إطار منظومة الشرق الأوسط الكبير^(١).

فقد تمكنت الثورات العربية من زعزعة الأسس والأركان التي بنت عليها الولايات المتحدة جهودها

لمكافحة الإرهاب، ومحاربة من تصفهم بالإسلاميين المتشددين؛ حيث إنها اعتمدت لسنوات طويلة على حلفائها العرب لدعم مصالحها الدبلوماسية والأمنية، بما في ذلك مساعدتها لمكافحة القاعدة بأساليب وتحقيقات متعسفة؛ إذ إنه من المرجح أن السلطات الجديدة ذات العناصر الإسلامية في حال وصولها للحكم ستكون أقل تعاونًا في قضايا مثل مكافحة الإرهاب وعملية السلام، وهو ما يحتم ضرورة إعادة النظر في استراتيجية التعاطي الأمني تلك، مع ملفات هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم^(٢).

ولكني أختلف الرأي في هذا الشأن؛ إذ يمكن

(١) الواشنطن تايمز: الثورات العربية خطر على أمريكا، الوطن، ٢٠١١/٥/٨م، وجمال الملا، ثورات العرب...أذهلت العالم وهددت مستقبل أمريكا؛

alfanonline.moheet.com/show_news.aspx?nid=451029&pg=1
(٢) الثورات العربية هزت أركان جهود أمريكا لمكافحة الإرهاب في العالم، الأهرام، ٢٥٤١٦ع، ٢٠١١/٤/١١م.

الإطلاق، وأدت إلى إعادة صياغة المفاهيم الأمنية لعدد من دول الشرق الأوسط، بالإضافة إلى الولايات المتحدة صاحبة المصالح في العالم العربي؛ بسبب احتوائه على النفط ذلك الوقود الحيوي الذي لا تستطيع أي دولة عظمى الاستغناء عنه.

إن للأبعاد الاستراتيجية للثورات العربية تداعياتها على السياسة الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث يمثل البعد الاستراتيجي في هذه الثورات في الإصرار في كل ثورة على إسقاط النظام المستبد، واعتبار ذلك هو الهدف الاستراتيجي للثورة الذي

لا محيد عنه. ويرفضون أي حوار مع أي طرف قبل تحقيق هدفهم الاستراتيجي هذا، ولا يؤثر في موقف الشباب هذا أي من التغييرات الجزئية والشكلية التي تقوم بها النظم تحت شعار ظاهره الإصلاح التدريجي، وباطنه محاولة

الالتفاف على الثورات واحتوائها، بل إن هؤلاء الثوار لا يقرون أساسًا بشرعية النظم المستبدة الفاسدة، ولا أي من أقطابها، ولا مؤسساتها، ولا يتحكمون في الدساتير التي أسقطت الثورات شرعيتها، فهم لا يستبدون إلا إلى الشرعية الثورية، وهو ما أدى إلى خلق إرادة وقوة موازية لأي نفوذ أمريكي في المنطقة، بل إن هذه الثورات ليست فقط ضد أنظمتها القمعية الفاسدة، ولم تسقط الديكتاتوريات الحاكمة، بل أسقطت معها «الإمبراطورية الأمريكية في الشرق الأوسط».

وفي إطار القلق الأمريكي من تحول ثورات الشرق الأوسط ضد الولايات المتحدة، إذا شعر الثوار بأن أمريكا لا تقدم الدعم الكافي للتغيير السياسي في بلدانهم، بدأت إدارة أوباما بمراجعة المساعدات والمبيعات العسكرية المزمع تقديمها للأقطار التي تشهد موجة من الاحتجاجات الشعبية، وذلك بالتفكير جدًّا

المقبلة كأحد أهم أهداف سياستها الخارجية لنشر الديمقراطية في العالمين العربي والإسلامي^(١). لذا، فإنه يتوجب على الولايات المتحدة أن تعيد صياغة استراتيجيتها في دول المنطقة، وتعيد النظر بوضعية قواتها المسلحة المنتشرة هناك، وهذا ما يفرض تحديات؛ أبرزها إعادة انتشار للقوات بعد الانسحاب من العراق في نهاية عام ٢٠١١م، ومواجهة المنافسة الاستراتيجية المتصاعدة مع إيران في المنطقة، هذه التحديات تتجاوز البعد العسكري؛ لأن أمريكا ستعامل في فترة نصف العقد المقبل مع خليط متغير وغير ثابت للسياسات الإقليمية في المنطقة، ولهذا فهي تحتاج إلى استراتيجية مدنية - عسكرية لمواجهة المتغيرات كافة.

الخاتمة

رؤية استراتيجية لسيناريوهات سياسة الولايات المتحدة تجاه الثورات العربية

ومما سبق يتضح أهمية التغيير الذي حدث في الدول العربية، وآثاره على المصالح الأمريكية في المنطقة، وهو ما أدى إلى قيام الولايات المتحدة باختراق الحراك الشعبي والشبابي بدعم الديمقراطية، والبعد عن دعم الأنظمة الديكتاتورية في الشرق الأوسط، وذلك في ظل غياب حركات شبابية ثورية منظمة تقود هذه الثورات، وفي غياب مرجعيات تناضل تلك الحركات الثورية الغائبة لتعبئة الشعب به على مدى سنوات؛ حيث يصبح من المنطقي الاستنتاج أن قيادة الحراك العفوي، وإن كانت دوافعه وطنية بحتة، ستؤول للقوى الأكثر تنظيمًا واستعدادًا وانتشارًا، ولهذا يركز الحراك على إعادة الأنظمة الموالية «ديمقراطيًا» وعلى إغراق الأنظمة الممانعة بالتفكيك والتمرد المسلح، بحيث تكون أنظمة تابعة، ولكن مكتسبة للمشروعية الشعبية والانتخابية.

أن تعيق الثورات جهود مكافحة الإرهاب الأمريكية على المدى القصير، ولكن على المدى البعيد ستتجح التغيرات الديمقراطية الحقيقية في انحسار شعبية الجماعات المسلحة التي كانت تغذيها قوة السلطات القمعية.

كما أن لهذه الثورات تداعياتها على السياسة الأمنية للولايات المتحدة تجاه إيران؛ حيث تدور التكهّنات حول إذا ما كانت تلك الثورات قد أضعفت إيران أم قوّتها، كما تدور تساؤلات حول دور طهران في استغلال بعض القلاقل في المنطقة القريبة منها وهي الخليج العربي، وحول كيفية تعامل أهم الأنظمة في الدول العربية مع الدولة الإيرانية. وهو ما يوضح أن أسس استراتيجية إدارة أوباما تجاه إيران قد تهدمت، وعليها إعادة ضبطها بناء على الوضع الإقليمي الحالي في الشرق الأوسط. لذا، قدم مركز الأمن الأمريكي الجديد في مايو ٢٠١١م عدة توصيات سياسية لإدارة أوباما في هذا الشأن: منها أنه يجب على الولايات المتحدة أن تضع رؤية جديدة تؤدي إلى انحيازها إلى طموحات الجماهير في العالم العربي وإيران، وأن تظهر التزامًا في ممارستها وسياساتها أيضًا، فضلًا عن التركيز على الحريات العامة، وعلى حقوق الإنسان في إيران، والتي تحدثت عنها فيما يتعلق بالثورات في كل المنطقة، وإطلاق حملة تواصل استراتيجي مخصصة للتركيز على عدم علاقة إيران بالثورات العربية، والحذر من الانزلاق إلى حرب مع إيران بناء على حسابات خاطئة، كما حدث مع العراق، أو بسبب الخوف من البرنامج النووي الإيراني.

وتؤكد تلك المقترحات أن الولايات المتحدة تهدف إلى تقليب الرأي العام الإيراني ضد النظام، واستغلالها لما أسمته بالحقوق العالمية، مثل حقوق الإنسان والحق في التظاهر وغيره، وإلى عزل نظام طهران، والتأكد من ضعف النفوذ الإيراني في المنطقة العربية، وأن البديل الذي اجتذب أنظار العرب هو الثورات العربية، وليس تصدير الثورة الإيرانية بنمطها الشيعي، وأن الولايات المتحدة ربما تروّج لتلك النماذج في الفترة

(١) محمد سليمان الزواوي، الثورات العربية تغير سياسة أمريكا تجاه إيران، مجلة البيان، ٢٥/٦/٢٠١١م

www.albayan.co.uk article.aspx?id=924

سكانية وقبلية غير متماسكة، ولاؤها الأول ليس للدولة، وإنما لمصالحها الضيقة^(١).

وكل ذلك يزيد من التحديات الاستراتيجية للولايات المتحدة في هذه المنطقة، ويرتب عليها أن تعتمد مقاربة جديدة، وأن توازن مصالحها الاستراتيجية بأن تساعد كل دولة بمفردها على إجراء إصلاحات في النظام، واتخاذ التدابير اللازمة؛ من أجل خفض التوترات السياسية الداخلية، كما يجب أن تعتمد طريقة ما لتحقيق الاستقرار في اليمن، ودعم إمكانات عمان والسعودية؛ من أجل التعامل مع الأوضاع التي تستجد في اليمن، وخصوصاً نشاطات تنظيم القاعدة، واحتمال تدفق المهاجرين من اليمن عبر هاتين الدولتين، وعليهما أن تتعامل أيضاً مع أخطار الإرهاب والقرصنة التي تتخذ أشكالاً جديدة في ظل الروابط بين التنظيمات الإرهابية في اليمن والصومال وسائر دول المنطقة.

كما يجب على الولايات المتحدة السعي إلى تحقيق إصلاحات في سوريا، وتحجيم النفوذ الإيراني في لبنان وسوريا، وأن تتعامل أيضاً مع تعقيدات عملية السلام العربية - الإسرائيلية في وضع مصري غير مستقر، وانقسام سياسي إسرائيلي، واهتزاز الاستقرار في سوريا والانقسامات في لبنان، وتصاعد المشاعر العربية التي تعتبر أن معاملة الفلسطينيين كدولة هي السبيل الوحيد لدفع إسرائيل لتبني خيار السلام.

ومع ذلك، نستطيع استشراف معالم نهضة عربية شاملة عمادها الثورات الشبابية العربية، ثورات تكون متصالحة مع ماضيها وحاضرها ومستقبلها، وتحمل هوية القرن الواحد والعشرين، وتقوض أسس الليبرالية الجديدة التي تحالفت مع الأنظمة القمعية المحلية والإمبريالية العالمية، ومما يبشر بحتمية الالتفاف عليها من قبل القوى المضادة، حقيقة أن هذه الثورات هي «ثورات القاع»، وعمادها جيل الشباب، وليس «ثورة القمة»، أو النخب كما اعتاد

ففيما تتجه مصر بقيادة المجلس الأعلى للقوات المسلحة في المرحلة الانتقالية إلى انتخابات برلمانية، ثم رئاسية بعد موافقة غالبية من المصريين على التعديلات الدستورية، فإن سيناريوهات التغيير في حالات عربية أخرى لا تزال مفتوحة، كما الحال في ليبيا بعد تدخل العامل الخارجي.

وفي الوقت الذي يصطدم فيه التغيير في الأردن بمعادلة «الثائية الديموجرافية» المكونة لبنیان الدولة بين الأردنيين من أصول أردنية، والأردنيين من أصول فلسطينية، فضلاً عن قدرة النظام الملكي على التخلي عن الممانعة تجاه مطالب التغيير، فإن «طائفية الاحتجاج» في البحرين قد تحول دون اكتمال المشهد الثوري الذي تحول خليجياً في أحد ملامحه لصراع خليجي سُني في مواجهة المد الشيعي الإيراني.

بينما تتراوح سيناريوهات التغيير في اليمن ما بين حرب أهلية محدودة، أو استجابة الرئيس علي عبد الله صالح لمطالب المحتجين بالتنحي. فيما يبدو المشهد المغربي أكثر تدريجية إلى جهة الإصلاح السياسي، إثر محاولة الملك محمد الخامس بالاستجابة لبعض مطالب المحتجين في حركة ٢٠ فبراير ٢٠١١م. وإن كان الوضع يبدو أكثر تحسناً، فإنه لا يزال مشروّعاً على احتمالات عدة تتعلق بمدى قدرة حركات التغيير المغربية على استثمار الزخم الاحتجاجي في المنطقة.

ومما يلاحظ في مرحلة «ما بعد التغيير» وجود علاقة طردية بين قوة الدولة ذاتها ومدى قدرتها على إدارة مرحلة ما بعد التغيير. فالدولة المصرية التي تتسم برسوخها وجغرافيتها المركزية المتماسكة، رغم سقوط النظام، أكثر قدرة على التعاطي مع إمكانات بناء نظام جديد، بينما التماهي بين النظام والدولة وشخص القذافي قد يفتح الطريق أمام سيناريو «التفتت والتشتت»، ولعل البنية الطائفية المنقسمة تهدد كيان دولة كالبحرين، ولا يختلف الأمر كثيراً في الأردن واليمن، مع وجود بنية

(١) د. خالد حنفي علي، مرجع سابق.

فضلاً عن إيجاد كيان فَعّال مستقل يوحد الثوار، وينسق جهودهم، ويحافظ على مكاسب ثورتهم، ويرسم الاستراتيجيات والخطط المناسبة لكل مرحلة من مراحل الثورة.

كل هذه العوامل مجتمعة تجعلنا ننظر إلى المستقبل العربي بكثير من التفاؤل، والاستبشار بأن مآل هذه الثورات الشبابية بعد انتصارها سيكون مستقبلاً واعداً، وانتزاع يعمل على دور محوري على المستويين الإقليمي والدولي، وبشكل يحقق آمال الشعوب العربية في التحرر والديمقراطية والاستقلال للدول العربية.

العالم العربي في مرحلة ما بعد الاستقلال الوطني، فالثورة الشبابية الحالية تختلف جذرياً عن جميع هذه الثورات السابقة؛ لأن عمودها هو الجماهير العريضة، وخصوصاً عنصر الشباب، وبالتالي فإن الآمال المعقودة على نجاحها كبيرة، وفرص إفشائها من قبل قوى الثورة المضادة المتحالفة مع قوى الهيمنة الإمبريالية تكاد تكون معدومة.

ويمكن طرح بعض المقترحات للحفاظ على مكتسبات الثورات العربية، منها ضرورة أن تبقى حركات الشباب الثورية مستقلة، والتركيز على البعد الاستراتيجي في الثورات، والإسراع في تبني استراتيجيات فعّالة لمرحلة الحسم فيها، وتحقيق الهدف الاستراتيجي للثورات، ألا وهو إسقاط النظم المستبدة بشكل كامل.

معلومات إضافية

وثيقة رايس ٢٠٠٠م: النهوض بالمصالح القومية:

عندما كانت كونداليزا رايس مستشارة مرشح الرئاسة (جورج بوش) للشئون الخارجية أثناء الحملة الانتخابية (٢٠٠٠م)، قامت بصياغة وثيقة تعكس رؤيته المستقبلية للعالم في حالة انتخابه، ونشرت هذه الوثيقة في مجلة «فورين أفيرز» في عددها الأول عام ٢٠٠٠م بعنوان: حملة ٢٠٠٠: النهوض بالمصالح القومية. Campaign 2000: Promoting The national Interests. ومن بين ما جاء فيها:

«إن الولايات المتحدة الأمريكية قد وجدت صعوبة بالغة في تحديد مصلحتها القومية في غياب القوة السوفيتية. والواقع أننا لا نعرف ما يجب أن يكون عليه رأينا فيما بعد المواجهة الأمريكية السوفيتية، من خلال الإشارات المتوالية إلى مرحلة ما بعد الحرب الباردة، إلا أن هذه المراحل الانتقالية مهمة؛ لأنها تقدم فرصاً استراتيجية، وخلال هذا الزمن المرن يمكن التأثير على شكل العالم المستقبلي...»، ومن هنا «يجب أن تبدأ عملية رسم سياسة خارجية جديدة من الاعتراف بأن الولايات المتحدة تتمتع بموقع استثنائي».

وتضيف: «إن السياسة الخارجية الأمريكية في ظل إدارة جمهورية يجب أن تعيد التركيز على المصلحة القومية، وعلى ملاحقة الأولويات الأساسية، وذلك من خلال: ضمان أن «القوى» الأمريكية في ظل إدارة جمهورية يجب أن تمنع الحروب، وتبرز سلطتها، وتقاتل في سبيل حماية مصالحها، إن لم تتجح في تعويق الحرب، وتعزيز النمو الاقتصادي والانفتاح السياسي عبر نشر التجارة الحرة ونظام مالي عالمي مستقر في أوساط جميع الملتزمين بهذه المبادئ، بما فيها العالم الغربي الذي تم تجاهله كم منطقة حيوية للمصالح الأمريكية القومية، وتجديد علاقات قوية ووثيقة مع الحلفاء الذين يشاطرون القيم الأمريكية، ويمكنهم بالتالي المشاركة في حمل عبء نشر السلام والازدهار والحرية، وتركيز الطاقات الأمريكية على عقد علاقات شاملة مع القوى الكبرى، وهي علاقات تستطيع أن تصوغ طابع النظام السياسي الدولي، والتعامل بشكل حاسم مع خطر الأنظمة المارقة، التي تتبنى بازدياد أشكال الإرهاب وتطوير أسلحة الدمار الشامل».

وترى أن تحقيق المصلحة القومية الأمريكية يتطلب: «أن تكون قوة أمريكا العسكرية أكيدة ومصونة؛ لأن الولايات المتحدة هي الضامنة الوحيدة للسلام والاستقرار الشاملين»، وتقول: «يجب أن تكون القوات المسلحة الأمريكية قادرة بشكل حاسم على مواجهة ظهور أية قوة عسكرية عدائية في منطقة آسيا، والمحيط الهادي، والشرق الأوسط، والخليج العربي، وأوروبا، وهي مناطق لا تضم مصالحنا فحسب، بل مصالح كل حلفائنا الأساسيين، وقوات أمريكا المسلحة هي الوحيدة القادرة على تنفيذ مهمة المواجهة والتعويق هذه... ويجب أن يكون الرئيس الأمريكي الجديد في موقع يتيح له التدخل عندما يكون مقتنعاً بأن الولايات المتحدة مضطرة بدافع الواجب إلى التدخل... يجب أن يتذكر الرئيس أن القوات العسكرية هي أداة خاصة، وهي مقاتلة، والمطلوب منها أن تكون كذلك. إنها ليست قوة شرطة مدنية، وليست حكماً سياسياً، ومن الأكيد أنها لم تؤسس لبناء مجتمع مدني».

منطلقات الاستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين:

الاستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين، تقوم على عدد من المنطلقات الأساسية (وفقاً لنصوص الاستراتيجية والوثائق الرسمية):

١- الالتزام الأساسي بالحفاظ على عالم أحادي القطب: فليس للولايات المتحدة ند منافس، ولا يمكن السماح لأي ائتلاف قوى لا يشمل الولايات المتحدة أن يهيمن، وقد جعل الرئيس بوش من هذه النقطة أساساً للسياسة الأمريكية الأمنية (قال في حفل تخرج كلية وست بوينت العسكرية في يونيو ٢٠٠٣م: إن أميركا تملك قوة عسكرية لا يمكن تحديها، وهي تنوي أن تحافظ على ذلك)، فأمركا ستكون أقوى كثيراً من الدول الرئيسة الأخرى إلى حد ستخفي معه التنافسات الاستراتيجية والتنافس الأمني بين القوى العظمى، الأمر الذي سيكون لمصلحة الجميع وليس لمصلحة الولايات المتحدة فحسب، فقد نمت بسرعة تفوق القوى الرئيسة الأخرى، وأبطأت من تخفيض إنفاقها العسكري، وزادت من الإنفاق على التطوير التكنولوجي لقواتها، وأصبح الهدف دفع الدول الأخرى إلى التخلي حتى عن محاولة اللحاق بها.

٢- التحليل الجديد للتهديدات الكونية ولكيفية مهاجمتها: فقد أصبح في وسع مجموعات صغيرة من «الإرهابيين» ربما بمساعدة دول خارجة على القانون - أن تحصل على أسلحة دمار شامل نووية أو كيميائية أو بيولوجية، ولا يمكن استرضاء هذه المجموعات أو ردعها، فلا بد من استئصالها.

٣- انتهاء مفهوم الردع: حيث لم يعد التهديد اليوم قادماً من قوى عظمى أخرى يتم التعاطي معها من خلال القدرة على رد الضربة النووية، فليس لهذه المجموعات الإرهابية عنوان محدد، ولا يمكن ردع أفرادها، لأنهم إما راغبون في الموت بسبب ما يؤمنون به، أو قادرون على الهرب من الضربة الانتقامية، وهنا فإن الخيار الوحيد الباقي هو الهجوم، ويتعين أن يكون استخدام القوة، وقائياً بل وربما استباقياً، أي الهجوم على التهديدات المحتملة قبل أن تتحول إلى مشكلة كبيرة.

٤- إعادة تحديد مفهوم السيادة: حيث يتعين على الولايات المتحدة أن تكون مستعدة للتدخل في أي مكان، وفي أي زمان لتدمير التهديد. فإذا كان الإرهابيون لا يحترمون الحدود، فعلى الولايات المتحدة ألا تحترمها بدورها، بل إن البلاد التي تأوي «الإرهابيين»، سواءً أكان ذلك لأنها توافقهم أو لأنها غير قادرة على تطبيق قوانينها، تتخلى عن حقها في السيادة، إن المبدأ الجديد يجعل السيادة مشروطة، فالبلدان التي تفشل في أن تتصرف كدول محترمة وملزمة بالقانون تخسر سيادتها، وعلى الإدارة الأمريكية تطبيق ذلك في العالم كله، تاركة لنفسها حق تقرير متى تخسر الدول سيادتها، بل وفي شكل استباقي أيضاً.

٥- التقليل العام من قيمة القواعد الدولية والمعاهدات والشرائط الأمنية: فإذا كانت المخاطر تزداد، وهامش الخطأ في الحرب على الإرهاب ينخفض، فإن المعاهدات والقواعد التي تحد وتضبط استخدام القوة، لا قيمة لها، فعلى الولايات المتحدة ألا تنغمس في عالم المؤسسات والقواعد المتعددة الأطراف، والعمل في هذا العالم وفق هواها (ويؤكد هذا التوجه معارضة إدارة بوش لعدد كبير من المعاهدات والمؤسسات كبروتوكول كيوتو، والمحكمة الجنائية الدولية، ومؤتمر الأسلحة البيولوجية).

٦- القيام بدور مباشر وغير مقيد في الرد على التهديدات: فليس هناك بلد أو ائتلاف، يملك القدرة على نشر قواته بما يستجيب للتهديدات الإرهابية، وتهديدات الدول المارقة في العالم بأسره؛ حيث يجد حلفاء الولايات المتحدة أنفسهم في موقع صعب عندما يضطرون إلى القتال المشترك مع الولايات المتحدة، ويستند البعض إلى أن

العمليات العسكرية المشتركة التي يقوم بها الحلفاء تعوق سير العمليات القتالية.
٧- إعطاء وزن أقل للاستقرار الدولي: فانسحاب أميركا من معاهدة الصواريخ لم يؤد إلى سباق تسلح كوني، ولكنه مهّد الطريق أمام اتفاق تاريخي لتخفيض التسلح بين الولايات المتحدة وروسيا، وهو ما يقدم برهاناً على أن تخطي المنظور القديم للعلاقات بين القوى العظمى لن يؤدي إلى هدم النظام الدولي، ففي وسع العالم أن يتأقلم مع الانفرادية الأمريكية.

المصدر:

د. عصام عبد الشافي، القرن الأمريكي الجديد.. الأصول - الممارسات - السيناريوهات، انظر الرابط:
http://essamashafy.blogspot.com/2008/03/blog-post_06.html

